أخبار الخليج

العدد (17778) - السنة الحادية والخمسون - الأربعاء 15 جمادى الآخرة 1448هـ - 25 نوفمبر 2026م

www.akhbar-alkhaleej.com

رئيس النواب: المعارض الكبرى تدعم الاقتصاد والاستثمار والسياحة

أكد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب، ان إقامة وتنظيم المعارض الكبرى تجسد الرؤية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتدعم الاقتصاد والاستثمار والسياحة في مملكة البحرين، مشيدا بدعم واهتمام ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، للمشاريع والفعاليات والبرامج النوعية، للمضي قدماً في تحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وترسيخ مكانة مملكة البحرين كمركز مالي وتجاري وسياحي مرموق.

وأضاف بمناسبة افتتاح «معرض الجواهر العربية 2026»، و«معرض العطور العربية 2026»، و«معرض سيتي سكيب البحرين 2026»، أن استضافة مملكة البحرين هذه الفعاليات النوعية تجسد مكانتها كوجهة رائدة للمعارض والمؤتمرات الإقليمية والدولية، ومركز جاذب للاستثمار والأعمال.

وقال إن هذه المعارض التي تجمع نخبة من الشركات والمستثمرين والعارضين من داخل البلاد وخارجها تعكس ما تتمتع به مملكة البحرين من بيئة استثمارية جاذبة، وبنية تشريعية



○ رئيس مجلس النواب.

متطورة، واستقرار سياسي واقتصادي، جعلها في مقدمة الدول التي تستقطب رؤوس الأموال والمشاريع النوعية.

وأضاف رئيس مجلس النواب أن معرض الجواهر العربية يبرز ما وصلت إليه صناعة المجوهرات من إبداع وتميز، ويعكس عراقة البحرين في تجارة اللؤلؤ والذهب، ومكانتها التاريخية كعاصمة للؤلؤ، فيما يمثل معرض العطور العربية منصة مهمة لإبراز الهوية العربية الأصيلة، والمنتجات البحرينية والخليجية التي وصلت إلى الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن معرض سيتي سكيب البحرين يجسد الطفرة العمرانية والتنموية، وما تشهده البلاد من مشاريع إسكانية وسياحية وتجارية كبرى، تفتح آفاقاً واسعة أمام المستثمرين والمطورين العقاريين، وتعزز من مكانة مملكة البحرين كوجهة للعيش والاستثمار.

وأكد أن أهمية مثل هذه الفعاليات تكمن في دورها الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني، وتنشيط حركة الاستثمار والسياحة، وخلق فرص عمل جديدة للشباب البحريني، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، مؤكدا دعم مجلس النواب الكامل للقطاع الخاص، باعتباره شريكاً أساسياً في مسيرة التنمية، ومحركاً رئيساً للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التشريعات الداعمة للاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الإجراءات، وحماية المستثمرين.

تحت شعار «الأسر الخليجية في أوقات الأزمات»..

المنامة تستضيف أعمال المنتدى الخليجي للسياسات الأسرية اليوم

تنطلق اليوم أعمال المنتدى الخليجي السادس للسياسات الأسرية 2026م، الذي يُعقد تحت شعار «الأسر الخليجية في أوقات الأزمات» خلال الفترة من 25 إلى 26 نوفمبر الجاري في فندق كراون بلازا.

ويأتي تنظيم هذا الحدث بشراكة استراتيجية تجمع بين وزارة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومعهد الدوحة الدولي للأسرة.

ويشهد حفل افتتاح المنتدى حضوراً رفيع المستوى لقيادات بارزة، يتقدمهم زياد عادل درويش وكيل وزارة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين، ومحمد بن حسن العبيدلي المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، والدكتورة شريفة نعمان العمادي المديرة التنفيذية لمعهد الدوحة الدولي للأسرة، وذلك بمشاركة واسعة من كبار المسؤولين والأكاديميين والخبراء في إدارة الأزمات والاقتصاد الاجتماعي والسياسات العامة، إلى جانب ممثلي المنظمات الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني.

ويهدف المنتدى في نسخته السادسة إلى تنسيق الجهود الخليجية المشتركة لتحويل الرؤى العلمية إلى برامج حماية فاعلة، وتعزيز التكامل التشريعي والمؤسسي بما يضمن استدامة رفاه الأسرة الخليجية وتماسك نسيجها الاجتماعي. كما يسعى إلى الانتقال من المعالجات التقليدية لقضايا الأسرة إلى بناء منظومة خليجية وقائية استباقية تستشرف المخاطر وتستجيب لها



○ محمد العبيدلي.

مبكراً، وتعزز قدرة الأسر على التكيف والصمود في مواجهة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والظروف الاستثنائية المتسارعة.

وعلى مدار يومين، يناقش المشاركون ستة محاور استراتيجية تستهل بسبل التحول نحو منظومة خليجية استباقية للإنذار المبكر، وتتطرق إلى الصحة النفسية والرفاه الأسري في الظروف الاستثنائية، والمرونة الأسرية في مواجهة الأزمات الصحية والاقتصادية والبيئية والأمنية. كما تتناول جلسات اليوم الثاني ملف الأسرة والاقتصاد بما يشمل أثر ارتفاع تكاليف المعيشة والاستقرار الوظيفي والثقافة المالية، إضافة إلى استشراف التغيرات الديموغرافية ومستقبل الأسرة، وسبل تفعيل حوار الأجيال وتحويل الاختلاف بينها إلى مصدر قوة وتكامل أثناء الأزمات، وذلك تمهيداً للخروج بتوصيات عملية تدعم استقرار الأسرة الخليجية.



الرأي الثالث



ترشيح ((لانا نسيبة))..
أمن الخليج العربي من منظور بحريني

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

عندما طلبت مملكة البحرين عقد جلسة لمجلس الأمن في 13 نوفمبر 2026، لم يكن ما طرحته مجرد اضطراب في حركة الملاحة. فقد أدان مندوبها الدائم، السفير جمال فارس الرويعي، باسم دول مجلس التعاون الخليجي، الاعتداءات الإيرانية المتكررة على دول الخليج العربي، وطالب بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2817. وبعد يومين، وصفت وزارة الخارجية لمملكة البحرين الاعتداءات على أراضي البحرين بأنها عدوان على سيادتها وسلامة أراضيها وانتهاك صارخ للقرار.

ومن هذا الموقف تنطلق قراءة ترشيح الإماراتية (لانا زكي نسيبة) للأمانة العامة: ماذا يستطيع الأمين العام المقبل أن يفعل حين يدين مجلس الأمن الاعتداءات ويطالب بوقفها، ثم تتكرر؟

كانت مملكة البحرين قد قادت التفاوض على القرار 2817، الذي اعتمده المجلس في مارس بأغلبية 13 صوتاً، وامتناع عضوين. وأدان القرار الاعتداءات الإيرانية على دول مجلس التعاون والأردن، وطالب بوقفها فوراً، وأكد احترام سيادة تلك الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي. واعتماد القرار مهم لأنه سمّى الاعتداءات وحدد المطلوب لوقفها. لكن الاختبار الذي أعادته المنامة إلى المجلس في نوفمبر هو التنفيذ: كيف تُتابع الانتهاكات بعد صدور القرار، وكيف يُمنع تكرارها، وما الذي يمكن فعله لحماية المواطنين والمقيمين والمنشآت المدنية في الأثناء؟

وفي خطاب مملكة البحرين: «إن أمن دول مجلس التعاون كلٌ لا يتجزأ». ولهذا شدّد السفير الرويعي على ضرورة مشاركة دول الخليج في أي مفاوضات تتعلق بأمن المنطقة. وينطبق المنطق نفسه على حرية الملاحة والعبور في مضيق هرمز: فالموقف الذي أعلنته وزارة الخارجية البحرينية هو أن هذه الحرية يكفلها القانون الدولي، ولا تخضع لإرادة دولة أو لشروطها. وتأخر السفن أو تعطل الإمدادات من تبعات الانتهاكات، لا وصفٌ بديل عنها.

كذلك لا تعارض بين الدعوة إلى التهدئة والمطالبة بوقف الاعتداءات؛ فحسن الجوار يبدأ باحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ولا يقوم على قبول استخدام الممرات الدولية أو أمن المدنيين وسيلةً للضغط.

ولم تنتظر مملكة البحرين جلسة نوفمبر لطرح مسألة التعاون مع الأمم المتحدة. ففي 2 أبريل، خلال رئاستها الدورية لمجلس الأمن، ترأست أول اجتماع خُصّص للتعاون بين المنظمة ومجلس التعاون، وصدر عنه بيان رئاسي شجّع على تقديم إحاطات منتظمة من الأمين العام للمجلس الخليجي. ويمكن البناء على ذلك بالتشاور في وقت مبكر، لا بعد اكتمال صياغة التفاهمات. فمن حق الدول المعنية أن تُسمَع عند تحديد المشكلة والخيارات المطروحة، لا أن تُبلَّغ بما تقرر لاحقاً. ويستطيع الأمين العام تسهيل هذا التشاور، ودعم الوساطات الإقليمية القائمة، وإطلاع مجلس الأمن على ما يتعثر في التنفيذ، من دون أن يحل محل المجلس أو يتحدث نيابةً عن دول المنطقة.

هنا تكتسب رؤية «نسيبة» صلتها بالموقف البحريني. فهي تدعو إلى التحرك المبكر، والتشاور مع أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم أعضاؤه الخمسة الدائمون، والبحث عن أول اتفاق يمكن أن يصمد، ثم متابعة تنفيذه. وقد يكون هذا الاتفاق ترتيباً لحماية المدنيين أو لإيصال الإغاثة، بحسب طبيعة الأزمة. وقيمته أنه يحدّ من الضرر ويفتح مجالاً لتفاهم أوسع، لا أنه يختصر الحل السياسي أو يسقط مسؤولية من ارتكب الانتهاك. كما أن استعداد الأمين العام للعمل مع القوى الكبرى ينبغي ألا يمنعه من قول ما يلزم حين تُنتهك سيادة دولة، أو حين يتعثر تنفيذ قرار سبق أن اعتمده المجلس.

وفي سجل «نسيبة» ما يوضح إمكانات هذا النهج وحدوده. فقد مثّلت الإمارات لدى الأمم المتحدة من 2013 إلى 2024، وترأست مجلس الأمن مرتين. وفي ديسمبر 2023، قدّم وفد بلادها، بعد مشاورات شملت مصر وفلسطين، مشروع القرار 2720، الذي أتاح إنشاء آلية أممية لتسريع إيصال المساعدات إلى غزة.

ولم تقدّم «نسيبة» القرار بديلاً عن وقف إطلاق النار. وما يُحسب لها هو الدفع نحو إجراء إنساني عاجل حين تعذر الاتفاق على إجراء أوسع. لكن إقرار الآلية لا يضمن وصول المساعدات، ولا يغني عن حماية المدنيين والعمل على تسوية تكفل للفلسطينيين حقهم في إقامة دولتهم المستقلة.

ويمتد معيار التنفيذ إلى إصلاح المنظمة. فإطار التعاون بين البحرين والأمم المتحدة للفترة 2025–2029 يربط عمل الوكالات بالأولويات الوطنية ويتيح مراجعته سنوياً.

وحين تدعو «نسيبة» إلى تقليل ازدواج العمل وقياس النتائج قياساً إلى الكلفة، يمكن اختبار الفكرة بسؤال يهم المملكة: هل يساعد هذا التعاون على استمرار الخدمات الأساسية، ومنها خدمات المياه، وقت الأزمات؟ المعيار هنا هو وضوح المسؤولية وتحسّن الاستجابة، لا عدد البرامج المدمجة.

وفي الأمن كما في التنمية، يبدأ الإصلاح بتحديد من ينفذ ما اتُّفق عليه، ومن يتابع التنفيذ، وما الذي تغيّر فعلاً. أعلن مجلس التعاون في 22 أكتوبر تأييد دوله بالإجماع لترشيح «نسيبة». ولم تُفض الجولة الاستطلاعية غير الرسمية في مجلس الأمن يوم 20 نوفمبر إلى توافق على خليفة لأنطونيو غوتيريش.

لكن ما يجعل ترشيحها جديراً بالتأييد من منظور بحريني ليس قوة الإجماع الخليجي وحدها، بل خبرتها في التفاوض داخل مجلس منقسم، واستعدادها لإسناد الوساطة الإقليمية ومتابعة التنفيذ.

ويبقى المعيار قائماً أياً كان من يتولى المنصب: أن تكون دول الخليج طرفاً في التفاهمات التي تمس أمنها، وأن تُسمّى الاعتداءات بوضوح، وألّا ينتهي دور الأمم المتحدة عند إدانتها. فقد دفعت المنامة باتجاه قرار يطالب بوقف الاعتداءات الإيرانية؛ وما تنتظره من القيادة الأممية المقبلة هو أن يبقى تنفيذ ذلك القرار موضع متابعة، لا أن يعود إلى جدول الأعمال فقط بعد وقوع الاعتداء التالي.

تقدير دولي لمستوى التميز المؤسسي بجامعة العلوم التطبيقية في قمة QS بأبوظبي بمناسبة حصولها على أعلى تقييم «خمس نجوم بلس»

في وقت تتزايد فيه أهمية مؤشرات الجودة والتميّز المؤسسي في تقييم الجامعات وقدرتها على المنافسة دولياً، حظيت جامعة العلوم التطبيقية بتكريم من مؤسسة QS، تقديراً لحصولها على تصنيف «خمس نجوم بلس» (QS Stars 5+)، وهو أعلى مستوى في نظام QS Stars لتقييم الجامعات. وجاء التكريم خلال حفل أُقيم ضمن أعمال قمة QS للتعليم العالي في الشرق الأوسط 2026، التي استضافتها جامعة خليفة بالتعاون مع مؤسسة QS في أبوظبي خلال الفترة من 22 إلى 24 نوفمبر، بحضور الدكتور أحمد سلطان الشعيبي، وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب قيادات جامعية ومسؤولين من مؤسسة QS.

وجاء تكريم الجامعة إلى جانب عدد محدود من الجامعات الحاصلة على هذا التقييم، بحضور قيادات جامعية ومسؤولي مؤسسة QS، وسط إشادة بما حققته جامعة العلوم التطبيقية من تطوّر أكاديمي ومؤسسي، وبمكانتها المتنامية صرحاً للعلم والتعلّم في مملكة البحرين.



ويضاف هذا التكريم إلى حصول الجامعة على المرتبة 37 عربياً في تصنيف QS للجامعات العربية لعام 2027، ومواصلتها تصدّر الجامعات في مملكة البحرين للمرة السادسة على التوالي، بما يعكس جهودها المستمرة في تطوير برامجها وتعزيز جودة التعليم والخدمات الجامعية.

وفي تعليقه على التكريم، أكد الأستاذ الدكتور حاتم المصري، رئيس الجامعة، أن الحصول على أعلى تقييم في نظام QS Stars يعكس مسيرة التطوير التي شهدتها الجامعة على المستويين الأكاديمي والمؤسسي، والجهود المتكاملة التي تقف وراء تعزيز جودة أدائها وترسيخ حضورها في قطاع التعليم العالي. وأشاد بالدعم الذي يقدمه سمير ناس رئيس مجلس الإدارة، والأستاذ الدكتور وهيب الخاجة رئيس مجلس الأمناء، وأعضاء المجلسين، مشيراً إلى أن ما تحقق هو ثمرة رؤية مؤسسية واضحة وتعاون بين مختلف قطاعات الجامعة، مثمّناً في هذا السياق جهود أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية وإسهاماتهم في الوصول إلى هذا المستوى من التميّز.

من جانبه، أوضح الدكتور محمد يوسف أحمد، نائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية وخدمة المجتمع، أن أهمية هذا التقييم لا تقتصر على الاعتراف بمستوى الأداء المؤسسي، بل تمتد إلى ما تعكسه معاييره من قدرة الجامعة على توفير خدمات جامعية متكاملة تستجيب لتطلعات الطلبة واحتياجاتهم. وأشار إلى أن الجامعة تواصل العمل على تطوير إجراءاتها الإدارية والارتقاء بجودة الخدمات وتعزيز كفاءة منظومتها التشغيلية، بما ينعكس على تجربة الطالب في مختلف مراحل مسيرته الجامعية.

بدوره، بيّن الدكتور عبدالله الخاجة، مستشار الرئيس لشؤون المتابعة ومدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية، أن الوصول إلى هذا المستوى من التقييم يرتبط بمدى كفاءة المرافق والخدمات المساندة وفاعلية الأنظمة والإجراءات التي تدعم البيئة الجامعية. وأكد أن الجامعة تولي اهتماماً لتطوير بنيتها التحتية وتحسين كفاءة العمليات الإدارية والخدمية، بما يضمن استدامة جودة الخدمات ومواءمتها مع المعايير المعتمدة، ويترجم خطط التطوير إلى تحسينات ملموسة في البيئة الجامعية.

البحرين تعزي قطر في استشهاد أحد منتسبي قواتها البحرية

أعربت وزارة الخارجية عن تعاطف مملكة البحرين وتضامنها مع دولة قطر الشقيقة، قيادة وحكومة وشعبًا، إثر استشهاد أحد منتسبي القوات البحرية الأميرية القطرية أثناء تأدية واجبه العسكري.

وعبّرت الوزارة عن خالص تعازي مملكة البحرين وصادق مواساتها لحكومة دولة قطر وشعبها الشقيق، ولأسرة الشهيد وذويه، سائلةً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم ذويه الصبر والسلوان.

جامعة البحرين تطور خدمة تغيير الشعب الدراسية للطلبة المقبولين الجدد

في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى مواصلة تطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها طوّرت جامعة البحرين خدمة تغيير الشُعب الدراسية للطلبة المقبولين الجدد، التي تتيح للطلبة في البرنامج التمهيدي والسنة الأولى تغيير الشعبة الدراسية مباشرة من خلال شاشة التسجيل في حساب الطالب عبر موقع الجامعة، وفقًا للمقاعد الشاغرة المتاحة.

وبموجب الخدمة المطوّرة أصبح تغيير الشعبة الدراسية يتم تلقائيًا، بعد أن كان يستغرق 3 أيام، وشملت التحسينات تقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أدنى، وتحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات، وتقديم الخدمة بشكل تلقائي، وتقليل الموافقات اللازمة للحصول على الخدمة بنسبة 25%، وتوحيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات.

وفي هذا السياق أكد الدكتور فؤاد محمد الأنصاري رئيس جامعة البحرين أن تطوير خدمة تغيير الشعب الدراسية للطلبة المقبولين الجدد يتيح لهم تغيير شعبهم مباشرة عبر حساباتهم الإلكترونية وفقًا للمقاعد المتاحة، من دون الحاجة إلى تقديم طلب عبر مركز خدمة الطالب، بما يختصر الوقت والجهد ويسهّل استكمال إجراءات التسجيل.

وأوضح الدكتور الأنصاري أن مواصلة تطوير الخدمات الرقمية وتبسيط الإجراءات الأكاديمية تمثل أولوية لجامعة البحرين، مؤكدًا حرص الجامعة على رفع كفاءة خدماتها وتحسين تجربة الطلبة، بما يواكب الجهود الحكومية لتطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها.